

## خادم الحرمين الشريفين يوجه بالإسراع في تنفيذ توسعة المسجد



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز

للمسجد الحرام، رصفها بالصبة الخرسانية لتهيئتها أمام المصلين قبل حلول شهر رمضان ويتوقع أن تنجز عملها خلال الأيام الخمسة القادمة. في حين باشرت الشركة المنفذة للمشروع تسوير المنطقة التي سيتم الاستفادة منها خلال شهر رمضان عن المنطقة التي لا يزال تجري فيها أعمال الإزالة منعا لتعرض الزوار والمعتمرين لأي مكروه لا قدر الله، وذلك تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، رئيس لجنة الحج المركزية.

وأوضح أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة فضل البار لـ«عكاظ» أن الأمانة باشرت تهيئة وتوفير الخدمات بالتوسعة الشمالية للمسجد الحرام وحمايتها من الممارسات السلبية، كما أنهت أعمال بناء أسواق مؤقتة ومحلات تجارية بديلة للملات التجارية وصوالين الحلاقة التي تمت إزالتها ضمن المشروع، وباشرت أعمال النظافة وصحة البيئة.

سيتم تشغيل الدور الأرضي للمسعى في المسجد الحرام خلال الشهر الكريم ضمن المرحلة الأولى لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير وتوسعة المسعى، حيث سيتم الاستفادة أيضاً من الدورين الأول والثاني في المرحلة الجديدة علاوة على الاستفادة من قبة المسعى في الدخول والخروج من وإلى المسجد الحرام من الناحية الشرقية، وسوف يستوعب المسعى الأعداد الكبيرة التي أصبحت تقف إلى بيت الله الحرام من كل صوب ويؤدون نسكهم وعباداتهم بكل يسر وسهولة، وأشار إلى أن مساحة المسعى سترتفع بعد الانتهاء من المشروع من 29 ألفاً وأربعمائة متر مربع إلى 87 ألفاً متر مربع لتتسع لنحو 120 ألف شخص في الساعة بعد أن كانت تتسع لقرابة 44 ألف شخص في الساعة.

إلى ذلك باشرت اللجنة المكلفة بتهيئة جزء من الساحات بمساحة 70 ألف متر مربع ضمن توسعة الساحات الشمالية

### أمانة التكملة وكالات:

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالإسراع في تنفيذ مشروع توسعة المسعى لخدمة ضيوف الرحمن قاصدي بيت الله الحرام من المعتمرين والزوار. جاء ذلك خلال تفقده وإطلاعه على التوسعة الجديدة في المسعى، حيث حرص على الوقوف على سير العمل في المشروع الذي تفرغ الاستفادة من مرحلته الأولى خلال شهر رمضان المبارك. أكد نائب الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام الشيخ الدكتور محمد بن ناصر الخزيم، مضيفاً أن مما يزيد في توفير راحة زوار المسجد الحرام بأعدادهم المتزايدة كل عام أمر خادم الحرمين الشريفين بتوسعة الساحة الشمالية للمسجد الحرام وتعويض الملاك عن عقاراتهم بمساحة تبلغ أكثر من 300 ألف متر مربع وتتسع لأكثر من 700 ألف فصل، وستتم تهيئة هذه الساحات للاستفادة منها خلال شهر رمضان وأوضح الخزيم أنه



## مجلس التعاون

## خير: العملة الخليجية الموحدّة ستكون رابع أكبر العملات العالمية

وأضاف أن الدعم من القطاعات غير النفطية كذلك أساسي ومستقر تجاه الناتج المحلي للمنطقة. وتحدث الشغالي عن مكانة وموقع دبي الاستراتيجي والذي ساعد على بناء جسر للتواصل التجاري والمالي بين الشرق والغرب، وذكر أن العملة الخليجية الموحدة بغض النظر عن الوقت اللازم لإنشائها ستكون رابع أكبر العملات العالمية.

وفي موضوع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، أشار بأن قيمة هذا القطاع وصلت إلى 400مليار دولار ونموه مستمر بوتيرة سريعة تبلغ 15% سنوياً، كما يجري العمل على تحسين مقومات هذا القطاع والخروج بصورة متكاملة مبنية على أحسن الأسس والمبادئ المالية والقانونية.

وتذكر أن مشكلة الأسواق المطابقة للشريعة الإسلامية هي العمل بشكل أحادي وبالتالي وضع قوانين وتشريعات فريدة مما يؤدي إلى وجود العديد من المنتجات واختلاف المعايير التسعيرية، وكل ذلك يعطل مدى النمو المرجو من هذا القطاع. وعليه فإنه يجب الاتفاق والتعاون على إيجاد سبل تنموية لإنتاج عملة النمو.



العمله الخليجية الموحدة

وقال خير مالي إماراتي إن العملة الخليجية الموحدة، بغض النظر عن التوقيت اللازم لإنشائها، ستكون رابع أكبر العملات العالمية. ويعتقد ناصر الشغالي رئيس مجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي بعدم وجود مؤشرات لإمكانية حدوث اندماج بين البورصات الخليجية.

وخلال مشاركته في مؤتمر نظمته «شأنها هانس» في لندن مؤخراً حول الصناديق السيادية والمراكز المالية العربية والأسواق العالمية، شدّد الشغالي في حديثه أمام المؤتمر، والذي عمت إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي بوزارة الخارجية تقريراً لسفارة الإمارات في لندن بشأن مداواته، شدّد على احتياج المنطقة الخليجية والعربية عموماً لعدة بورصات قادرة على مواكبة النمو الضخم والربحية العالية من ارتفاع أسعار النفط.

وأضاف أن اقتصاد دول الخليج قد تخطى حاجز تريليون دولار ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبار حجم الثروات السيادية وحجم الاحتياطي من العملات الأجنبية فإن رقم التريليون حملاً سيتضاعف، وهو ما يضع المنطقة في صدارة الدول الناشئة مثل الهند وكوريا الجنوبية.

## مستثمرون يفتتحون أكبر هايبر ماركت في البحرين

داخل المملكة أو في باقي الدول الخليجية كالإمارات، مؤكداً أيضاً أنه سوف يتم تدريب البحرينيين في المجال التقني ونظم المعلومات من خلال إرسائهم إلى الهند.

وأشاد بدوره بالسياسة الحكيمة التي تتبناها المملكة من خلال الإغراءات التي تيسر الاستثمار الأجنبي، مؤكداً دوره الفاعل في رفع عدد الاستثمارات والقضاء على البطالة. وأكد السيد يوسف كذلك أن اللولو هايبر ماركت ترحب بالفعل بالمنافسة، لا سيما ما تقدمه من بضائع متنوعة بأسعار تعتبر أكثر من التنافسية، مشيراً إلى أن الرفاع منطقة تفتقر بالفعل إلى مجتمعات تحضن عدداً متنوعاً من مراكز التسوق والمطاعم، مما دفع بالتفكير إلى إنشاء هذا المجمع في منطقة تعتبر أكثر المناطق حيوية في الرفاع. اعتمد اللولو هايبر ماركت لدى افتتاحه خطة لتوفير أقصى قدر من الفائدة للزائرين خلال شهر رمضان المبارك.



مستثمرون

على مساحة جغرافية تبلغ 300 ألف قدم مربع، افتتحت مجموعة EMKE التابعة للقطاع الخاص الهندي صباح أمس، أكبر هايبر ماركت من نوعه في البحرين من حيث المساحة بمنطقة الرفاع الشرقي وبهذا تكون المجموعة أكبر مالكة للمجمعات التجارية في المملكة، حيث افتتحت المجموعة أول فرع لها بالبحرين في مجمع الدانة قبل أكثر من عامين. إلى ذلك، كشف مدير عام (لولو هايبر ماركت) يوسف علي، النخاب عن اعتراف المجموعة على افتتاح فرع ثالث بمنطقة عالي في الخطوة

التوسعية التالية في البحرين، ليتجاوز عدد الفروع التابعة للمجموعة في الشرق الأوسط 70 محلاً موزعة، وهو يضع المجموعة في قائمة كبرى سلاسل السوبر ماركت في المنطقة. وأشار إلى أن اللولو هايبر ماركت يوظف من خلال فرعيه في المملكة 700 بحريني، ويعتزم من خلال إستراتيجيته توظيف المزيد من البحرينيين مع توسع فروعه

## شركة «أيار» الكويتية تفوز بجوائز «CNBC العربية» للمشاريع العقارية

أعلنت شركة أيار للتطوير العقاري فوزها بجائزة أفضل تصميم معماري لبناء عالي الارتفاع عن مشروع أيس تاور الذي تنفذه أيار من خلال شراكة استراتيجية مع شركة مادن العقارية، كما فازت بجائزة أفضل مشروع لبناء عالي الارتفاع عن مشروع برج هيليانا، وذلك من قبل جوائز «سي إن بي سي العربية» للمشاريع العقارية. ويمثل مشروع أيس تاور آخر مشاريع أيار المشتركة الذي سيتم طرحة خلال معرض سيتي سكيب دبي 2008، ويحتل موقعا متميزاً في مرسى عجم، وهو عبارة عن برج سكني يضم 107 وحدات سكنية فاخرة، ومن المقرر أن تبدأ أعمال الإنشاء في هذا المشروع خلال 2008.

وقد رحب مرزوق الرشدان، نائب رئيس مجلس الإدارة والعصو المنتدب لشركة أيار للتطوير العقاري، بهذا الفوز واعتبره دليلاً على تميز أيار وتربطها على تطبيق أعلى معايير الجودة والتصميم. وقال الرشدان: «إن فوز أيار بهذه الجوائز المرموقة يعتبر شرفاً كبيراً لنا، حيث يساهم في دعم مسيرتنا لنصبح من أبرز شركات

التطوير العقاري عالمياً». أما هيليانا الواقع ضمن مشروع أكاسيا أفنيوز، فيتألف من 148 شقة فاخرة جميعها تطل على قنوات مائية رائعة، بما في ذلك 66 شقة فندقية و72 فيلا معلقة و10 شقق بنتهاوس فاخرة، تتميز بتصاميم داخلية من ابتكار المصممة العالمية الشهيرة أندري بوتمان. ويجمع هيليانا بين أعلى معايير الجودة في البناء وأرقى التصاميم الداخلية.

وأضاف الرشدان: «يعتبر هيليانا مثلاً رائعاً على المشاريع العقارية الفاخرة التي تنفذها أيار في الشرق الأوسط، حيث يضم 6 طوابق تحتوي على 66 شقة من أرقى الشقق الفندقية بتصنيف 5 نجوم، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الوحدات السكنية الخاصة الفاخرة». واختتم الرشدان بقوله: «نحن في أيار للتطوير العقاري نخورون جداً بفوزنا هذا العام، حيث تعتبر تكريمنا في حفل جوائز (سي إن بي سي العربية) للمشاريع العقارية إنجازاً يسعى لتحقيقه جميع المطورين العقاريين في المنطقة، وفي مقدمتهم أيار».

## بنك مسقط يجري مزاداً على شهادات ايداع بقيمة 650 مليون دولار

قال بنك مسقط العماني إنه سيرطح شهادات ايداع بقيمة 250 مليون ريال (7.649, 7.649 مليون دولار) من خلال مزاد مفتوح للمستثمرين المحليين والأجانب في خطوة يدعمها البنك المركزي لتشجيع الادخار. وقال عبد الرزاق علي عيسى الرئيس التنفيذي لبنك مسقط في مؤتمر صحفي إن المزاد سيكون مفتوحاً أمام المستثمرين المحليين والأجانب. والمزاد هو الأول من نوعه في سلطنة عمان حيث يقتصر إجراء مزادات شهادات ايداع على البنك المركزي.

## بنك مسقط يجري مزاداً على شهادات ايداع بقيمة 650 مليون دولار

قال بنك مسقط العماني إنه سيرطح شهادات ايداع بقيمة 250 مليون ريال (7.649, 7.649 مليون دولار) من خلال مزاد مفتوح للمستثمرين المحليين والأجانب في خطوة يدعمها البنك المركزي لتشجيع الادخار. وقال عبد الرزاق علي عيسى الرئيس التنفيذي لبنك مسقط في مؤتمر صحفي إن المزاد سيكون مفتوحاً أمام المستثمرين المحليين والأجانب. والمزاد هو الأول من نوعه في سلطنة عمان حيث يقتصر إجراء مزادات شهادات ايداع على البنك المركزي.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

وقال عيسى إن المستهلكين العمانيين يحتاجون إلى حوافز لتشجيعهم على الادخار وإنهم سجلوا مستوى عالياً من الديون الشخصية. وذكر البنك في نشرة صحفية أنه في 15 سبتمبر سيجري مزاداً على شهادات ايداع لأجل عام واحد وثلاثة وخمسة أعوام. وتنصر الشهادات

في 17 سبتمبر. وقال إن المزايدات ستقام شهرياً لمدة عام وسيكون الحد الأدنى للعروض المقدمه 100 الف ريال من دون وجود حد أقصى. وبلغ العائد على مزاد اقامة البنك المركزي مؤخرًا لشهادات ايداع لأجل 91 يوماً 38.1 بالمائة، وكان محافظ المركزي العماني قد حث البنوك المحلية في ابريل على تقليل القروض المقدمة للأفراد والمساعدة في مكافحة التضخم الذي بلغ مستوى قياسيا قرب حوالي 14 بالمائة في يونيو.

## شركة «أجيليتي» الكويتية تفوز بعقد تخزين بقيمة 180 مليون دولار

أعلنت شركة أجيليتي للخدمات الحكومية والفرع التي رحبت بعقد وكالة الدفاع اللوجيستية لتقديم خدمات التخزين والتوزيع في «مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي في الكويت وجنوب غرب آسيا».

بموجب هذا العقد ستقوم أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع - الشركة العالمية الرائدة في تقديم الحلول اللوجيستية المتكاملة باستخدام مرافقها المنتشرة في الكويت لتقوم بتزويد وكالة الدفاع اللوجيستية بنظام متكامل لإدارة المستودعات وذلك لدعم العمليات في الشرق الأوسط.

وكانت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلق دان مونجيون، الرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع، على العقد قائلاً: «نحن فخورون بالأداء المتميز الذي حققناه مع وكالة الدفاع اللوجيستية والثقة الكبيرة التي أولتنا إيّاها. فنحن نتميز بخبرتنا اللوجيستية المتطورة وإمكاناتنا ومرافقنا بالكويت، حيث تتمتع بمكانة فريدة تؤهلنا لمساعدة مستودع التوزيع على توفير

الخدمات اللوجيستية في الشرق الأوسط. وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلى ذلك، فإن أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع، التي حققت نجاحاً كبيراً في الشرق الأوسط، ستقوم بتزويد وكالة الدفاع اللوجيستية بنظام متكامل لإدارة المستودعات وذلك لدعم العمليات في الشرق الأوسط.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

وعلقت وكالة الدفاع اللوجيستية قد منحت أجيليتي للخدمات الحكومية والدفاع عقد مجمع مستودعات التوزيع الدفاعي لمدة عام واحد في 2005. ومنذ ذلك الحين، فازت أجيليتي بأحقيّة إدارة العمل. تبلغ قيمة العقد المحتملة 180 مليون دولار لمدة خمس سنوات أو ما يعادل 36 مليون دولار في السنة.

## أضواء

الشركة إلى بند لخدمة المصلحة الخاصة لرئيس مجلس الإدارة وأعضائه، لذلك ليس مستغرباً أن يخرق الفساد بعض هذه الشركات، والتي تم الكشف عنها أخيراً.

في التعليم أيضاً هناك إشكالية الاستيراد، حيث تم استيراد النظم التعليمية والناهج والتجارب الجاهزة، كما تم اعتماد أسهل الحلول والجامعات والمدارس (شراء العلم)، ولم نجتهد في إيجاد فكر تربوي محلي نابع من البيئة المحلية، لأن هذا الأمر يتطلب جهداً ووقتاً وإبداعاً. هذا الاستسهال في موضوع العلم والتعليم فتح الباب واسعاً لاستسهال حالة الفساد في التعليم، واستسهال الحصول على الشهادة العلمية دون جهد التحليل أو الغش والتزوير وشراء الألقاب العلمية... حتى الإعجاب بالخبير الأجنبي وتسليمه أموراً كثيرة في مؤسساتنا له دور أساسي في اتساع دائرة الفساد، لأن المشكلة ليست في الخبير الأجنبي بل في الإزدواجية التي يكرسها وجود هذا الخبير، بطريقة تفكيره التي يتعامل بها، في الأسلوب «النفعي» الذي يخدم مصالح دولته حتى ولو كان ذلك تحت بند الإصلاح.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في فضح الفساد كونها أداة فعالة في عملية المحاسبة والمساءلة.

إن مواجهة الفساد، وبجانب ما ذكرناه في مقالنا السابق، تحتاج إلى قيم مثالية جديدة، وإلى تعزيز القيم الأخلاقية، وإعادة ترقيم الضمير الاجتماعي وهضم مفهوم المصلحة العامة، وحسن المواطنة، وبعد النظر في طرح الأفكار والمشاريع، وتخليص الذهن العربي من عقلية الغنيمة، وتبني استراتيجيات واضحة وصريحة تعمل لتفعيل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، وأيضاً وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتقييم المستمر لنظم الرقابة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التن